التأمين وحده لا يكفى ولكن توافر وسائل الوقاية والأمان ضرورة ملحة

ناقوس الخطر يدق : حرائق المنازل الأعلى خطوره عن الحرائق الأخرى

تأمين تقدمه : ابتسام سعد

تؤكد آخر الاحصائيات ارتفاع معدلات الحرائق وكذلك ما ينجم عنها من خسائر فى الأرواح والممتلكات وما تخلفه من تداعيات سلبيه على الاقتصاد القومى .

وواقع الأمر ان ما يقع من كوارث حريق فى المبانى والمنشآت ومرافق البنيه الأساسيه على مأساويتها ليس الفاعل فيها مجهولا بل جميعنا يعلم من المتسبب فيها والمسئول عنها فهو نفس الجانى فى كل حوادث الحريق الماثله

هذا الجانى اسمه التسيب والاهمال الذى يحاصرنا كل يوم بسلبيات عدة نقف أمامها موقف المشاهد لمسلسل متكرر .

والسؤال الذى يطرح نفسه بصورة ملحة هل هناك وسيلة لحماية المنازل من أخطار الحريق بصفه عامة وهل توصيل الغاز الطبيعى للمنازل موضوع خال من الأخطار؟

ولا عجب فى أن الاجابة قد أتى بها المجلس المحلى بمحافظة الدقهليه وذلك بتبنيه فكرة ضرورة توفير طفاية حريق بكل منزل للحماية من خطر الحريق خاصة بعد توصيل الغاز الطبيعى للمنازل .

وبهذا فقد سبق غيره فى درجة الوعى الأمنى والاحساس بدرجات الخطورة واحتياجات المواطن من الأمن والأمان .

وكانت لجنة المقترحات والشكاوى بمجلس محلى محافظة الدقهليه قد طالبت فى اجتماعها برئاسة اللواء عصام شبانه وحضور مسئولى الغاز الطبيعى والاطفاء بمديرية الأمن بضرورة توفير طفايات حريق لجميع منازل مدينة المنصورة كمرحلة أولى وذلك لمواجهة أى حرائق خاصه بعد توصيل الغاز الطبيعى للمساكن على أن يتم تعميم ذلك على باقى مدن المحافظه .

ولقد طالب أعضاء اللجنه المحافظ الدكتور أحمد سعيد صوان بمخاطبة المهندس سامح فهمى وزير البترول لينفذ هذا المشروع الحضارى الذى يوفر الأمان داخل المنازل ولتكن الدقهليه أولى المحافظات فى تنفيذه .

تعددت الأسباب :

تبدأ الحرائق عادة صغيره ولكن ان لم يتم السيطرة عليها فى الدقائق الأولى فإنها ستنمو وتصبح خارج السيطره وسواء كان الغاز الطبيعى هو منشىء الخطر أو هو المستجيب لزيادة الخسائر لحريق امتد اليه فالأمر أشبه بوجهين لعمله واحدة .

بمعنى أنه قد يندلع الحريق فى المنزل بسبب المواقد بأنواعها المختلفه ومن لوحات توزيع الكهرباء و أجهزة التكييف و أجهزة الحاسب الآلى ، التدخين فى الفراش و عبث الأطفال وغيره من مسببات الحريق ليشارك الغاز بطبيعته فى توسيع دائرة الخسائر .

و برغم ما قد يتخذ من وسائل الأمان عند تصميم وتركيب شبكات الغاز إلا إن الخطر موجود وهذا ما تؤكده الحوادث المتكررة كما إنه لا يوجد أمان كامل فى كل مناحى الحياة .

توصيل الغاز الطبيعى للمنازل مشروع حضارى .. ولكن!

تقرر توصيل الغاز الطبيعى لـ ٦ ملايين منزل خلال ١٠ سنوات باستثمارات قدرها ٣٠ مليار جنيه وهذا ما أعلنته وزارة البترول فى الآونة الأخيرة وذلك لحماية البيئه ومنع التلوث والحفاظ على الصحه العامه .

ولكن هذا التوسع فى استخدامات الغاز الطبيعى يحمل تزايدا فى مخاطر الحريق وهو ما أوضحه الدكتور زكريا يحيى عفيفى عضو وحدة بحوث الأزمات والكوارث بكلية التجارة جامعة عين شمس . فى دراسته حول " تفعيل اجراءات المواجهه لكوارث الحريق الناتجه عن استخدامات الغاز الطبيعى " .

وليس أدل على ذلك من الطريقه التى تم التصرف بها فى مواجهة كسر ماسورة الغاز الطبيعى بمنطقة جسر السويس فى ١٨ مايو عام ٢٠٠٠ التى استمرت النيران مشتعله أكثر من ثلاث ساعات وهددت المنطقه بكارثه مدمرة خاصة نتيجة عدم التعرف بسرعة ودقة على مكان المحبس الفرعى لغلق الغاز عن المنطقه

وتحقيقا لمبدأ دفع الضرر قبل المنفعه فهناك حاجه ملحة لمعالجة نقاط الضعف التى تؤدى الى زيادة أخطار الغاز الطبيعى من أجل المحافظه على الأرواح والممتلكات وبما يسهم فى حماية وتأمين مناطق الخطر .

وتتمثل أخطار الغاز الطبيعى فى :

- انفجار المواسير الرئيسيه الناقلة للغاز . و العبث بمواسير الغاز الفرعية بالعمارات .

و تسرب الغاز داخل الشقق المستخدمه له نتيجة الاهمال .وغيرها

ومما لا شك فيه أن هذه العناصر تمثل علامات واشارات للإنذار المبكر يجب وضعها فى الاعتبار تجنبا لعنصر المفاجأه ومنعا لوقوع الضرر .

وهنا يأتى دور التامين المهم للغاية فشركات التامين تسعى إلى الوقاية واتباع الإجراءات والمعايير ومطابقة المواصفات . ولكن التامين وحده لا يكفى بل يجب إن نحرص على وسائل الوقاية والأمان بصفة اساسية لان الوقاية خير من العلاج بالاضافة إلى أن أموال التامينات التى سيتم دفعها لتعويض المضارين تمثل جزءا من رأس المال القومى الذى ينبغى ان نحافظ عليه بوسائل الوقاية والأمان.

وتؤكد الدراسه أن العامل الحاسم فى السيطرة على الحريق والحيلولة دون تحوله الى كارثة هو توافر وسائل المكافحة الأولية المتمثلة فى أجهزة الاطفاء اليدويه

الأرقام لا تكذب ولا تتجمل

طبقا للبيانات الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء عام ٢٠٠١ حول عدد الحرائق بلغ اجمالى الحرائق على مستوى الجمهوريه ٣٦٧٠٦ حرائق كان نصيب المبانى السكنيه فيها ١٢٨٤٧ بنسبه قدرها ٣٥ ٪ من اجمالى عدد حوادث الحرائق ثم المنشآت والمحلات التجارية ١٥٠٣ حريق بنسبه قدرها ٤٪ و المنشآت الحكومية ٩٧٥ حريقا بنسبة ٢,٦٪ والمنشآت التعليمية ٢١٤ حريقا بنسبة ٠,٦٪ والشون والمحاصيل الزراعيه والقطنيه ٧٢٧ حريق بنسبة ٢٪ والمنشآت الصناعية ٤٥٩ حريق بنسبة ١,٢٪ و منشآت بترولية ٨٠ حريقا بنسبة ٠,٢ ٪ ، وسائل مواصلات ١٢١١ حريقا بنسبة ٣,٣٪ وأماكن أخرى ١٨٦٩٠ حريقا تمثل ٥١٪ غير مصنفه طبقا لنوعية المنشآت .وفيما يخص مسببات الحريق :

مثلت حرائق النيران الصناعيه نحو ٤٧,٧٪ من اجمالى عدد الحرائق

و حرائق المواقد والأفران والغلايات نحو ٢٠,٢٪ .و حرائق الماس والكهرباء والشرر الإحتكاكى نحو ٢١,٥٪ .و حرائق الغازات نحو ٤,٦٪ .و حرائق البترول والسوائل الملتهبه والكيماوية نحو ٥,٦٪ .

مما سبق يتضح استئثار المبانى السكنية بنسبة ٣٥٪ من اجمالى عدد حوادث الحريق مما يبرز أهمية التوجه نحو توفير وسائل المكافحة الأولية للحريق فى متناول شاغلى المبانى السكنية كما أن حرائق الغازات طفت حاليا على السطح بعد التوسع فى استخداماته مما يشير الى دخول مصدر جديد بقوة كأحد مسببات الحريق واضعين فى الاعتبار أن هذه البيانات طبقا لعام ٢٠٠١ أى منذ أربع سنوات .

حرائق المنازل الأعلى فى الخطورة

لا شك أن شبكات الغاز الممتدة فى الشوارع والمساكن تحوى اطنانا من الغاز داخلها وفى حالة حدوث كسر لإحدى المواسير الرئيسية أو تسرب فى فروعها إضافة لنسبة الأخطار التى تحتاج لتأمين .

وهناك رأى له وجاهته من بعض الخبراء يؤكد على ضرورة توفير جهاز إطفاء صغير فى كل مسكن مع كل وصلة غاز باعتبار أن توصيل الغاز للمساكن بمعناه المبسط هو إضافة لخطر جديد لهذا المسكن لم يكن موجودا قبل مد الغاز اليه و من الناحية القانونية فان الجهة المنشئة لهذا الخطر الجديد يقع عليها عبء توفير وسيلة الوقاية من هذا الخطر .

ولاشك أن وجود عشرات من أجهزة الإطفاء بكل بناية بعدد الشقق السكنية بها سيكون فى هذه الحالة خط الدفاع الأول عند حدوث خطر حريق حبذا وان إطفاء أى حريق فى أوله يكون أمرا ميسورا عن طريق المواطن العادى .

وتجدر الإشارة فى هذا الشان إلى أن دول عربية تنبهت لذلك مثل دبى وقطر والبحرين وقد سبقتنا بان الزمت بوجود جهاز إطفاء فى كل مسكن تأمينا له وللغير من خطر الحريق الذى قد ينتقل من مسكن لآخر أبعد من المتسبب الأصلى الذى قد يشوبه الإهمال فى التعامل مع النار بصورة غير آمنه كما هو الحال فى اغلب الحوادث ليطول الأبرياء ناشرا الخطر من مكان لآخر .

فى النهايه نؤكد أن الحاجة تشتد الآن وأكثر من أى وقت مضى لأعطاء هذا الموضوع ما يستحقه من إجراءات مناسبه لرفع معدلات الأمن الاطفائى خاصة وأن المعدلات الأخيره فى تراجع بشكل سريع مع الاستمرار فى مد شبكات الغاز للمنازل لتجنيب بلادنا شرور الأشباح التاريخيه وعواقبها .

وليت الدروس المستفادة من حوادث الحريق مثل دار الأوبرا و قطار الصعيد والعاشر من رمضان ومحرقة بنى سويف وغيرها من الحوادث تكون محل استيعاب على مستوى الفرد وعلى مستوى المنشأة وإداراتها وكذلك على مستوى الدولة وأجهزتها المعنية ووسائل حماية المنشآت ومتابعة عمل هذه الوسائل تجنبا لما لا تحمد عقباه من خسائر فى الأرواح والممتلكات .

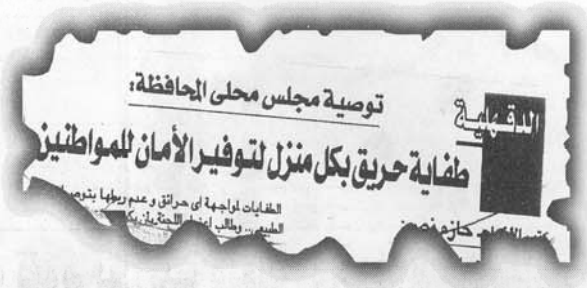
توصية مجلس محلى المحافظة:
طفاية حريق بكل منزل لتوفير الأمان للمواطنين

توصيل الغاز الطبيعى إلى ٦ ملايين منزل باستثمارات ٣٠ مليار جنيه

جريدة الأهرام – ملحق الأهرام الاقتصادية ٢٠٠٥/١١/١٣